

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر

إعداد:

د. أحسين عثماني
جامعة أم البواقي
العنوان الإلكتروني: hssine.ath1964@gmail.com
hassine_ath40@yahoo.fr

أ. سعاد شعابنية
جامعة 08 ماي 45 قالمة
العنوان الإلكتروني: souad.chaabnia@gmail.com

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:
البريد الإلكتروني: laboratoire_lfbm@yahoo.fr
هاتف/ فاكس: 033742199

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد





ملخص:

لعلّ إفلاس العديد من المؤسسات والشركات العالمية الكبرى إثر الأزمة المالية التي طبعت السنوات الأخيرة كان له إيجابياته، حيث تم إثارة مسألة هامة جدا وهي عدم وجود قواعد محاسبية موضوعية تضمن نزاهة وصدق المعلومات المقدّمة، فقد أجمع العديد من المختصين على ضرورة توفر أنظمة حوكمة للشركات تمنع تواطؤ المراجعين والمدققين مع من لهم علاقات ومصالح مع المؤسسة.

وفي ظل موجة الانفتاح على العالم في جميع الميادين، فإن الجزائر وسعيا منها لمسايرة التطوّرات العالمية، سعت بجد نحو الارتقاء بمؤسساتها وخاصة فيما يتعلق بالجانب المحاسبي، حيث عملت على تبنّي نظام مالي محاسبي جديد يضمن لمؤسساتها تقديم تقارير صادقة وشفّافة تعكس وضعها المالي، وكذا تسهل عملية مراقبة حساباتها من خلال توفير معلومات وضمانات كافية لكل من المسيّرين والمساهمين والعمال والدائنين.

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز أهمية تطبيق النّظام المالي المحاسبي الجديد في تعزيز حوكمة المؤسسات الوطنية كإطار تنظيمي لضمان صدق المعلومات المحاسبية والمالية المعروضة، وللحد من استخدامها بطريقة سلبية تتعارض ومصالح الأطراف الدائمة وذوو الحقوق في هذه المؤسسات ودراسة ما لذلك من اثر على نشاط بورصة الجزائر.

Résumé:

La faillite de plusieurs grandes entreprises et compagnies internationales suite à la crise financière qui a marquée les dernières années a eu certainement ses impacts positifs, du fait qu'on a invoqué une question très importante qui est l'inexistence de règles comptables objectives qui garantissent l'intégrité et la véracité des informations données. Plusieurs spécialistes se sentent mis d'accord sur l'obligation de mettre en œuvre des systèmes de gouvernance pour les entreprises, qui interdisent la complicité des auditeurs avec ceux qui ont des relations et intérêts avec l'entreprise.

L'Algérie, afin de suivre les développements internationaux et dans le cadre de la vague d'ouverture sur le monde dans tous les domaines, a veillé sérieusement à l'ascension de ses entreprises, surtout en ce qui concerne le côté comptable. Elle a veillé à l'adoption d'un nouveau système financier et comptable qui garanti à ses entreprises de donner des rapports véridiques et transparents qui reflètent sa situation financière et facilite le contrôle de ses comptes. En fournissant des données et garanties suffisantes pour tous les gérants, actionnaires, travailleurs et créditeurs.

Le but de cette intervention est de montrer l'intérêt de l'application du nouveau plan financier et comptable dans le renforcement du jugement des entreprises nationales, comme cadre organisationnel pour la garantie de la véracité des données comptables et financières exposées et afin de cesser de les utiliser d'une manière négative qui s'oppose avec les intérêts permanents et les ayants droits de ces entreprises.

مقدمة

إن التغيرات الاقتصادية العالمية وما أفرزتـــــه من ترابط اقتصاديات الـــــدول وما ظهر من مفاهيم جديدة منها الحكومات الالكترونيـــة، التكتلات والاندمـــــاجات الاقتصادية، الحـــــــوكمة المؤسساتيـــة...الخ، وفي أعقاب سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذا ما سجله الاقتصاد الأمريكي من الموجات المتلاحقة من الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من أبرز الشركات الأمريكية كأزمة شركة Enron والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002،كان له الأثر الكبير في الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات من خلال الالتزام بتطبيق نظم محاسبية فعالة وموحدة على الصعيدين المحلي والدولي.

وحيث أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية كان لزاما عليها الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المحاسبين عند إعداد وفحص القوائم المالية، وهذا حتى يتماشى مع متطلبات التجارة العالمية وعولمة أسواق رأس المال خاصة وان المخطط الوطني المحاسبي أصبح لا يتماشى مع تطور المؤسسات الجزائرية والظروف الدولية، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال طرح مشروع النظام المالي المحاسبي. هذا النظام الذي يمثل خطوة هامة في عملية تطبيق مفاهيم حوكمة المؤسسات، وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، باستجابة المحاسبة لاحتياجات أطراف عديدة من المعلومات، والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون سواء المحليون أو الأجانب، من خلال توفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية، وكذا تقديم المعلومة المحاسبية بكل شفافية ووضوح ودقة لكل المهتمين والمستخدمين لهذه المعلومة.

فاذا كانت البورصة أهم ركن بالقطاع المالي في أي اقتصاد حر، فهي تعد العنصرالأساسي في تطوير وتنظيم أساليب التمويل المتوسط وطويل الأجل للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بالأحجام والكلف المطلوبة، واذا كانت بمثابة المرآة الحقيقية التي تعكس حقيقة الأوضاع الإقتصادية للدولة و حقيقة أوضاع الشركات المقيدة بها:

- فما مدى نجاعة النظام المالي المحاسبي في ظل تطبيقات مفاهيم حوكمة الشركات من أجل تفعيل نشاط بورصة الجزائر؟

لهذا وللاجابة على هذا التساؤل تناولنا في ورقتنا البحثية هذه المحاور الاتية:

- **أولا:** الاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات
- **ثانيا:** الاطار النظري للنظام المالي المحاسبي.
- **ثالثا:** البورصة الجزائرية وواقع تبني نظام المحاسبة المالية.
- **رابعا:** انعكاس تطبيقات مفاهيم حوكمة الشركات والنظام المالي المحاسبي على بورصة الجزائر
- **خامسا:** متطلبات تفعيل استخدام النظام المالي المحاسبي للنهوض ببورصة الجزائر في اطار حوكمة الشركات.

أولا - الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات:

1_نشأة ومفهوم حوكمة الشركات:

1-1-نشأة حوكمة الشركات:

أول من اهتم بحوكمة الشركات الباحثان الأمريكيان Berle et Means وذلك سنة 1932 من خلال ندوتهم "الشركة الحديثة والملكية الخاصة"، حيث قاما بدراسة تركيبة رأسمال كبريات الشركات الأمريكية، ومن خلال دراستهما توصلا إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة وإلى إلزامية فرض رقابة على تصرفات المسيرين لحماية حقوق المساهمين.

وتستند حوكمة الشركات في الفكر التنظيمي إلى مجموعة من النظريات أهمها نظرية الوكالة التي يعود الفضل في تطويرها إلى الأمريكيين Jensen وMeckling سنة 1976، حين أثارا مسألة هامة تتعلق بالفصل بين ملكية رأس المال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والتسيير الموكلة للمسيرين، فحسب هذه النظرية، فإن المسيرين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، لأن السير وفقا لنظرية الوكالة يلجأ إلى وضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه عن طريق استغلال نفوذه، شبكة العلاقات بالموردين والعملاء... وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، وبذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه و أهدافه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة (خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل). لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية إخلالا بشروط العقد الذي يربط المسير بالشركة يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي و للحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية و رقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات و أدوات رقابية و إشرافية داخلية تعتمد على (مجالس الإدارة، الرقابة التبادلية بين المسيرين (رئيس، مرؤوس) وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين)، وخارجية ممارسة من طرف الأسواق (سوق رقابة المسيرين، السوق المالي، البنوك،...)، وقد أشار Fama في عام 1980 إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة، وفي هذا السياق يؤكد Mitchell و Minow وMonks سنة 2001 عن إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات، إذا فقد جاءت حوكمة الشركات كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين ولفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع و تحافظ على استمرارية الشركة أيضا[1].

1-2- مفهوم حوكمة الشركات:

تشير الدراسات إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والممارسين على تعريف محدد أو ترجمة محددة لمصطلح "Corporate Governance"، إذ يرى البعض تسميتها بحوكمة الشركات ويصفها أخر بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة، والحاكمية المؤسسية، ويرى آخرون أنها بمثابة مجموعة من الإجراءات الحاكمة داخل المؤسسة[2].

ونظرا لتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حيث عرفت حوكمة الشركات على أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركات، وأن هيكل حوكمة الشركات يحدد توزيع الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف المعنية بالشركة مثل: مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والمساهمين والأطراف الأخرى أصحاب المصالح في الشركة، كما يوضح هيكل الحوكمة قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات بالشركة، وبذلك فإنه يقدم أيضا الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وإجراءات تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء[3].

وهناك من يعتبر أن مصطلح الحوكمة يشير إلى مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل[4].

2- خصائص وأهداف حوكمة الشركات:

2-1- خصائص حوكمة الشركات: تتمثل أهم خصائص الحوكمة فيما يلي[5]:

- **المشاركة:** تعتبر المشاركة حجر الأساس في الحوكمة الرشيدة، وتبدأ من عمل الرجل و المرأة جنباً إلى جنب في المجتمع. ويمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو من خلال مؤسسات شرعية تمثل الأطراف المختلفة.
- **سيادة القانون:** تَتطلّبُ الحوكمة الرشيدة هياكل قانونية عادلة يتم فرضها بشكل نزيه. بحيث تضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان، خصوصا حقوق الأقليات.
- **الشفافية:** وتعني بأن عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها تطبق بأساليب تندرج ضمن إطار لوائح وتعليماتَ للقوانين والأنظمة،كما تعني أيضاً أن المعلومات متوفرة و متاحة للأشخاص المتأثرين بالقرارات و مضامينها، وأن المعلوماتِ الكافيةِ يتم تجهيزها بشكل مفهوم والإفصاح عنها في أجهزة الاعلام والإعلانات الصادرة عن المؤسسة، بشكل يسهل الحصول عليها.
- **التجاوب:** ان الحوكمة الرشيدة تتطلب التجاوب مع متطلبات جميع الشرائح ضمن أطر زمنية معقولة و محددة.
- **التوافق:** تتفاوت وجهات النظر بين الافراد والأقسام... الخ ويؤثر بذلك عوامل متعددة مختلفة ومتشابكة. وتتطلب الحوكمة الرشيدة الوسطية في التعامل مع المصالح المختلفة بحيث تؤدي الى توافق أعم وأشمل لجميع الفئات المختلفة.
- **العدل والشمولية:** ان وجود نظام عادل يعتمد على ضمان أن جميع المعنيين لديهم حصة فيه (شركاء) وأنهم ليسوا بعيدين أو محيدين عن المسيرة، ويتطلب ذلك من جميع فئات المجتمع وخصوصاً الفئات الأضعف استغلال الفرصة للتحسين والمحافظة على بقائها وحيادها.
- **الكفاءة و الفعالية:** الحوكمة الرشيدة تعني أن عمل المؤسسات في المجتمع والعمليات موجه لتحقيق احتياجات المجتمع باستخدام أمثل للموارد المتاحة. أما الكفاءة في منظور الحوكمة فتعنى الاستغلال الامثل للموارد المتاحة.
- **المسائلة و المحاسبة:** المسائلة هي عامل مهم ومؤثر في الحوكمة الرشيدة، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الحكومية فقط بل يمتد أيضاً ليشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ومن يحاسب الآخر يعتمد على القرارات المتخذة هل هي خارجية أم داخلية ومن هي الجهة المتأثرة بتلك القرارات ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود الشفافية ووجود دولة قانون.

2-2-أهداف حوكمة الشركة:

يمكن بيان أهم الأهداف التي تسعى حوكمة الشركات لتحقيقها فيما يلي[6]:

- تعظيم مستويات أداء الشركات؛
- تقليل المخاطر إلى حدها الأدنى؛
- تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال؛
- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح؛
- وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها؛
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تتضمن تحقيق أهداف الحوكمة؛
- العادلة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة من مراجعة الإدارة؛
- تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة؛

ü تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني؛

و مما ذكر ينسب إلى الحوكمة عدة أهداف منها: تخفيض المخاطر، تعزيز الأداء، تحسين وسهولة الدخول إلى السواق المالية واتساع نطاق التسويق للسلع والخدمات وتحسين القيادة، وإبراز الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. [7]

3- محددات حوكمة الشركات: يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة على مجموعتين من المحددات وهي[8]:

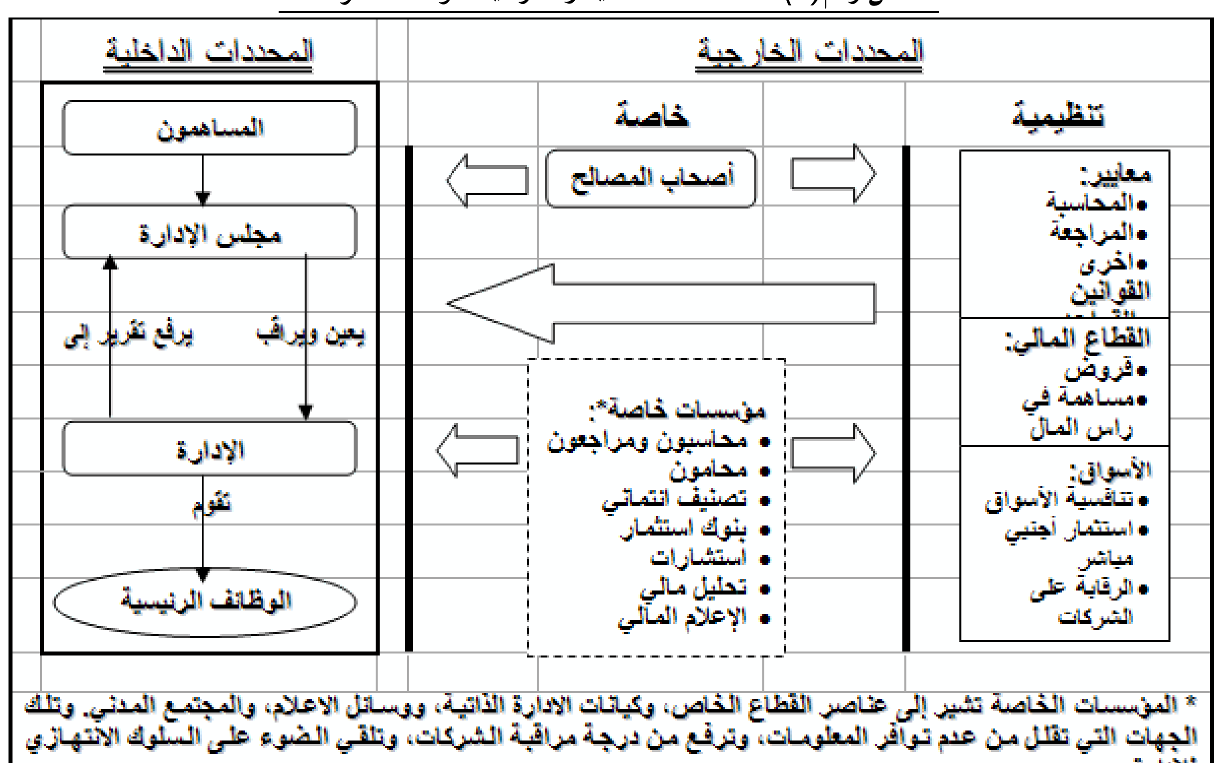
3-1- المحددات الداخلية: تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الثلاثة أطراف رئيسية فيها وهي :الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة .

3-2-المحددات الخارجية: تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل ما يلي:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل :قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة.

وترجع أهمية المحددات الخارجية لكون وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص لها. ويمكن ابراز العمل المشترك بين بين المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات في الشكل رقم1 أدناه.

الشكل رقم(1): المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.



المصدر: محمد حسن يوسف، **"محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"**، بنك الاستثمار القومي، جوان2007، ص8، عن الموقع الالكتروني: www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

ثانيا - الإطار النظري للنظام المالي المحاسبي:

1- مفهوم وخصائص النظام المحاسبي المالي: بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007، وطبقا لهذا القانون فإن "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" [9].

ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة **خصائص** هي:

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوفات مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، وتشمل الكشوف المالية على ما يلي:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تغيير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر المعلومات المكملة عن الميزانية وحسابات النتائج.

بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يشمل الفئات التالية [10]:

- التعاونيات؛
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص على عمليات متكررة.

ملاحظة:

يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية، كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2 - أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية:

كانت الممارسة المحاسبية في الجزائر تستند إلى تطبيق واستعمال المخطط المحاسبي الوطني، بداية من جانفي 1976 بصفة إجبارية على كل المؤسسات الاقتصادية وأن هذا المخطط وضع ليستجيب إلى احتياجات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه في ذلك الوقت غير أن توجه الجزائر بداية من تسعينيات القرن الماضي نحو اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا التوجه من انفتاح وحرية انتقال للأموال وتنميط المعاملات الاقتصادية الدولية والتي توجت بتفعيل السوق المالي وظهور بورصة القيم المتداولة، وإبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمفاوضات الرامية إلى انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، كل هذه التحولات وغيرها تستوجب أو تحتم على الجزائر ضرورة توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد بصفة خاصة المستثمرين والمقترضين على اتخاذ القرارات الرئيسية، وحتى يتحقق ذلك لا بد أن تكون هذه المعلومات مقدمة في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية باعتبار أن القوائم المالية الحالية بما تحتويه من معلومات مفيدة لهذه الفئة بقدر ما هي مفيدة وموجهة لتلبية احتياجات مصالح الضرائب من جهة، وتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية من جهة أخرى.

ومن ثم فإنه من الضروري توفير قوائم مالية تفي باحتياجات المستثمرين والمقترضين بالدرجة الأولى من اجل توفير معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وعادلة، عن الوضعية المالية للمؤسسة(11)

وحتى يتحقق ذلك فقد كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط المحاسبي الوطني ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إعداد إطار نظري يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق.(12)

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبة موحدة؛
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الإهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛
- تستجيب الاحتياجات للمستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل المعلومات التي تشكل أساليب اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابة لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل المؤسسة أو خارجها أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- يعتمد القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخراج قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة يتضح مما سبق مدى أهمية النظام المحاسبي المالي، إلا أن هناك بعض النقاط التي يجب مراعاتها؛
- تترجم المعايير المحاسبية الدولية قوة اقتصاديات الدول المتقدمة واحتياجات الشركات متعددة الجنسيات، لذلك يجب مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يتشكل نسيجه الصناعي من حوالي 95% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وعليه فتجنب المعايير المحاسبية الدولية كليا قد لا يخدم عملية التوحيد مثلما لو تم تبني إستراتيجية تكييف هذه المعايير(13).
- يعمل النظام المحاسبي المالي على تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية، وكذا استقلالية القانون الجبائي، بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية؛
- يتطلب من المهنيين المحاسبين بذل مجهودات ضخمة قصد استيعاب النظام الجديد، خاصة في مجال الإفصاح والقياس؛
- تكلفة العبور إلى النظام الجديد على مستوى جميع القطاعات المعنية يترجم وضع الأحكام المحاسبية في الجوانب المالية تكلفة زائدة(14).

3 - فلسفة أركان ومجموعة الوثائق المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي الجديد: بصدور القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي بدأت مرحلة جديدة من التشريع المحاسبي ومن المرجعية المحاسبية، و الوقوف على مدى إمكانية نجاح هذا النظام وتحقيق الأهداف التي جاء بها، لابد من تحليل فلسفة وتحديد الأركان التي بني عليه وأخير مناقشة مدى إمكانية حمله إجابات كافية للمسائل التي يرهن فيها المخطط المحاسبي السابق محدوديته.

3 -1 - فلسفة النظام الجديد: في البداية لابد من الإشارة إلى التسمية في حد ذاته فعبارة النظام المستعملة في صلب النص تدل على أن الأمر يتعلق بالإطار النظري و بمجموعة من المبادئ تعمل مجتمعه و بصفة تستدعي التناسق و التنظيم، هذا على عكس النص السابق الذي أستعمل عبارة المخطط و التي تعني الجانب التقني أكثر من الجانب النظري أو التنظيمي.

من المعروف أن منهجية تطبيق أي قانون خاصة إذا كان يمثل التشريع المحاسبي، يستدعي المرور على خمسة مراحل ومستويات هي (15):

- إصدار النص التطبيقي، والذي يشرح بعض مواد القانون؛ (المرسوم التنفيذي)

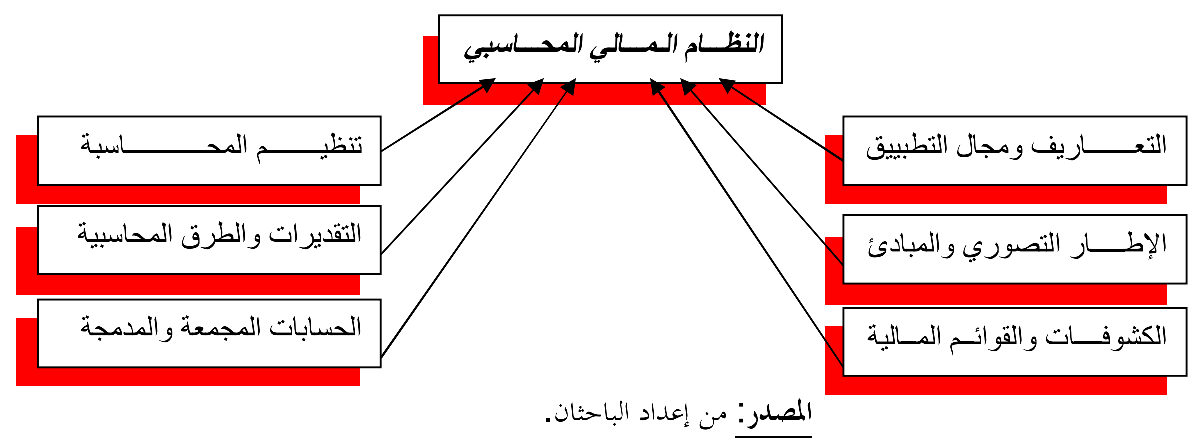
- إصدار المعايير المحاسبية، التي هي الموجه الأساسي للعمل المحاسبي؛
- إصدار مدونة الحسابات التي تضمن التجانس في المعالجة المحاسبية؛
- إصدار توجيهات المنظمة المهنية التي تكمل النقص الذي سيظهر أثناء التطبيق.

لغاية منتصف سنة 2009 صدرت المستويات الأربعة الأولى، حيث صدر القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي (ج .ر.رقم 2007/74). وصدر المرسوم التنفيذي رقم 156/07 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 (ج .ر.رقم 2008/27) والقرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات. (ج.ر.رقم 2009/19).

والشيء الجديد والجيد مقارنة بفلسفة المخطط المحاسبي الوطني هو صدور نص ينظم عملية المسك المحاسبي بالطريقة الآلية وخاصة عملية تحرير وتأطير البرامج المحاسبية الآلية وجاء به المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 2009/04/07 والجريدة الرسمية رقم 2009/21.

3– 2- أركان النظام المحاسبي المالي الجديد: والشكل رقم 2 الأتي يوضح أركان النظام المحاسبي المالي الجديد:

االشكل رقم 2: أركان النظام المحاسبي المالي الجديد:



المصدر: من إعداد الباحثان.

انطلاقا من الشكل السابق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يركز على الأركان الستة المشار إليها وهذا ما لم يلاحظ في المخطط المحاسبي الوطني وإذا ما أردنا أن نستخرج النقاط المهمة في كل ركن، خاصة الجديد في النظام المحاسبي فيمكن الإشارة إلى ما يلي[(16)]:

3-2-1 بالنسبة للتعاريف ومجال التطبيق : لا يوجد اختلاف ذو أهمية باستثناء الإشارة إلى أن الكيانات الصغيرة يمكن لها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، وسيتم تحديد المعايير التي تصنف هذه الكيانات من رأس مال وعدد المستخدمين ودون شك عند التطبيق يحدد هذه الكيانات انطلاقا من رقم أعمالها كما هو الحال الآن بالنسبة للنظام الجبائي المبسط الذي يحدد نسبة رقم الأعمال بأقل من عشرة ملايين دينار.

3-2-2- بالنسبة للإطار التصوري: وهنا يجب الإشارة إلى ان المصطلح العربي المستخدم في أدبيات المحاسبة المالية هو الإطار المفاهيمي، وهذا الإطار يعتبر جديدا مقارنة مع المخطط المحاسبي السابق وقد حدد هذا الإطار المبادئ المحاسبية بدقة وهي :

- محاسبة التعهد؛

- استمرارية الإستغلال؛
- قابلية الفهم؛
- الدلالة؛
- المصداقية؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية؛
- اسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني.

كما أن الإطار التصوري يمثل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية واختيار الطريقة الملائمة عندما لا تعالج المعايير تلك الحالة.

و يلاحظ على هذه المبادئ أنها متقاربة مع مبادئ الإطار المفاهيمي المعتمد من قبل هيئة المحاسبة المالية الأمريكية.

كما أن النظام المحاسبي المالي حدد عمل المعايير بدقة وهو تحديد كل من:

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والنواتج؛
- محتوى الكشوف (القوائم) المالية وكيفية عرضها.

3-2-3 - تنظيم المحاسبة: لم يأت النظام المحاسبي المالي بشيء في هذا الجانب لأنه أشار إلى أمور تقنية وعملية متعارف عليه ومعمول بها في المخطط المحاسبي (المواد من 10 إلى 24 من القانون 11/07).

3-2-4- الكشوف المالية: لقد حدد النص القانوني الكشوفات المالية حتى وإن كان المصطلح لا يؤدي المعنى والأفضل استعمال كلمة القوائم بأربع قوائم وملحقة وهذه القوائم هي:

- الميزانية - حساب النتائج - جدول سيولة الخزينة - جدول تغيير الأموال الخاصة - ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.

3-2-5- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة: تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة و حيث انه بالنسبة للحسابات المجمعة ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات وتدعم ذلك بالشركات العمومية القابضة سنة 1996 وتم معالجة الأمر في قرار وزير المالية لسنة 1999 .بمعنى أن النص الجديد اعتبر أمرا عاديا وجزء من المحاسبة المالية خاصة مثلما اشرنا في البداية أن من بين أهداف إصدار التشريع المحاسبي الجديد الاستجابة للوصفات الاقتصادية الجديدة المرغوب فيها والمتمثلة في الشراكة مع الشركات الأجنبية.

وبالتالي فوضعيات التوحيد المحاسبي لا بد أن تكون شيئا مألوفا وعادي و أما نقطة الحسابات المدمجة أو المركبة فهو شيء جديد في المحاسبة وحتى النص عرف ذلك في المادة 34 من القانون حيث أشار إلى أن الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني أو خارجه دون أن توجد بينها روابط اقتصادية مهيمنة تنشر حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد.

3-2-6- تغيير التقديرات والطرق المحاسبية: يمكن القول أن ثمار النقاش بالنسبة لهذه النقطة فهو يركز على ثبات الطرق، إلا أن القانون الجديد يقر بإمكانية منح استثناء لهذه القاعدة في حالتين: (المادة 30)

الحالة الأولى: تغيير مفروض في إطار نص قانون جديد (كما هو الحال عند الانتقال إلى تطبيق القانون 11/07)؛

الحالة الثانية : عندما تهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية.

إن الحالة الثانية هذه تزيل عقدة الاستثناءات التي كانت سائدة سابقا عند عدم التقيد بالتكلفة التاريخية مثلا: في حالة إعادة التقييم وهذا الترخيص الضمني لإمكانية التغيير يعطي دلالة على أن دور القوائم المالية الآن لم يصبح تقديم معلومات نزيهة وقانونية وإنما التعبير بوفاء عن وضعية المؤسسة في تاريخ محدد.

3-3- مجموعة الوثائق المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد: تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وحسب ما جاء في نص النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم مالية في نهاية كل دورة محاسبية.

وحسب النظام المحاسبي المالي الجديد تتكون مجموعة الوثائق المالية والكشوف المحاسبية من(17):

- الميزانية وهي جدول ذو عمودين مخصص للأرصدة السنة السابقة بالإضافة الى السنة الحالية؛
- جدول حسابات النتائج تكون الأعباء فيه مرتبة حسب طبيعتها به أرصدة السنة السابقة والحالية؛
- جدول تدفقات الخزينة يتضمن التغيرات التي تحصل في الميزانية أو جدول حسابات النتيجة؛
- جدول تغيير الأموال الخاصة يقدم تحليلا لمختلف التغيرات على مستوى الأموال الخاصة؛
- الجداول الملحقة والموضحة لمحتوى الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم اصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر تلي تاريخ اقفال السنة المالية؛
- يجب أن يتم توضيح المقر الإجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية (قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات ...)، تاريخ إقفال القوائم المالية، العملة المستعملة في قياس القوائم المالية؛
- يتم عرض القوائم بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة بحيث يتم تقديم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة بعمودين وآخر لأرصدة الدورة السابقة والثاني يخص الدورة الحالية.

ثانيا- البورصة الجزائرية وواقع تبني النظام المالي المحاسبي:

1- ظروف نشاة بورصة الجزائر والاطراف المتدخلة فيها:

1-1-ظروف نشأتها: بعد الاستقلال مباشرة اتبعت الجزائر نموذجا للتنمية الاقتصادية مرتكزا على التخطيط المركزي للاقتصاد وعلى نموذج الصناعات المصنعة، وقد قامت هذه الإستراتيجية على التمويل غير المباشر والإصدار النقدي المسيرين، و لم تكن هناك الحاجة لا إلى سوق مالي ولا إلى البورصة.

وعندما اضطرت الجزائر إلى التخلي عن هذا المنهج إثر أزمة 1986 (انخفاض أسعار البترول) وزيادة حجم المديونية، واللجوء إلى برامج التصحيح الهيكلي المرسومة والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، كان لابد من إنشاء سوق مالي وبورصة لتواكب التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي. إذن ففكرة إنشاء سوق للأوراق المالية الجزائرية جاءت اثر الإصلاحات التي أعلن عنها سنة 1987، لتتوالى بعدها عدة قوانين ومراسيم تشريعية اقتصادية لتتوج بصدور المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 الذي يقضي بإنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، والتي لم تظهر للوجود إلا سنة 1996 لتباشر نشاطها الفعلي في 13سبتمبر 1999(18).

1-2- الاطراف المتدخلة في بورصة الجزائر: بورصة الجزائر على غرار باقي بورصات العالم تشمل على مجموعة من المتدخلين وهم كل من

-لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة(COSOB): وهي عبارة عن سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية مهمتها حماية المستثمرين في القيم المنقولة وكذا حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها. (19)

-شركة تسيير بورصة القيم المنقولة(SGBVM) : وتتولى شركة تسيير بورصة القيم مهمة تنظيم جلسات التسعير وتسيير منظومة التفاوض،التنظيم العملي للإدخال في بورصة القيم المنقولة، نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة والنشرة الرسمية للتسعيرة[20].

-المؤتمن المركزي للسندات: وتتمثل وظيفته الأساسية في مسك الحسابات وحفظ السندات المتداولة في البورصة بالإضافة إلى تنفيذ العمليات على السندات التي تقررها الشركات المصدرة نشر المعلومات المتعلقة بالسوق وكذا ترميز السندات المقبولة لعملياته و ذلك حسب المقياس الدولي[21]

-المصدرون(EMETEURS):وهم عبارة عن أشخاص معنويين في شكل شركات مساهمة تتدخل من اجل تمويل نشاطاتهم وتتم تدخلاتهم في البورصة بتقديم عرض عمومي للادخار.

-الوسطاء في عمليات البورصة(I.O.B): عبارة عن أشخاص طبيعيون أو شركات ذات أسهم معتمدون من طرف اللجنة يقومون بإجراء مفاوضات تتناول القيم المنقولة شرط أن تكون داخل البورصة ويخول لهم إدارة القيم المنقولة لحساب الزبائن[22].

1-3 - تطور حجم التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة 2009-2011: ينحصر عدد الشركات المدرجة ببورصة الجزائر في 6 شركات فقط، ويبين الجدول رقم 1 أدناه حجم التداول للأوراق المالية لمتعلقة بها:

الجدول رقم 1: حجم التداول للشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2009-2011:

السنوات \ الشركات المدرجة	اتصالات الجزائر	شركة تسيير فندق الأوراسي	مجمع صيدال	شركة سونلغاز	أليانس للتأمينات	شركة الخطوط الجوية الجزائرية
2009	454795	4130	9761	212770	-	134085
2010	183940	4222	7763	247519	-	58915
2011	6123	2107	9633	53621	55483	-

المصدر:www .sgbv.dz/indx.php

ومن خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2009 تسيطر شركة اتصالات الجزائر على اكبر حجم تداول حيث بلغ 454795، لتليها شركة سونلغاز بحجم تداول 212770، لتأتي شركة الخطوط الجوية الجزائرية في المرتبة الثالثة بحجم تداول بلغ 134085، فحين نجد أن كل من شركتي فندق الأوراسي ومجمع صيدال كان لديهما حجم تداول ضئيل مقارنة بالشركات الأخرى حيث بلغ 4130، 9761 على الترتيب.

ونلاحظ أن الشركات قد حافظت على نفس الترتيب من حيث حجم التداول خلال سنة 2010 مع انخفاض في قيمة حجم التداول مقارنة مع 2009 وهذا راجع إلى محدودية الأداء ونقص المتدخلين.

أما بالنسبة لسنة 2011 نلاحظ دخول شركة أليا نس للتأمينات بأكبر حجم تداول بلغ 55483 وانسحاب شركة الخطوط الجوية الجزائرية عن التداول، كما يلاحظ استمرار انخفاض حجم التداول للشركات الأخرى ماعدا شركة مجمع صيدال التي عرفت تحسن طفيف في قيمة تداولاتها.

2- معوقات وآفاق بورصة الجزائر:

2-1-المعوقات التي تعترض الأداء الفعال لبورصة الجزائر: هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق بورصة الجزائر الفعالية في تمويل الاقتصاد وتتمثل فيما يلي[23]:

2-1-1- العوائق الاقتصادية: وتتمثل هذه العوائق تحديدا فيما يأتي:

- الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت إختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية ،وهذا الوضع لا يشجع الأفراد على شراء أسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المردودية شرطا أساسيا لجذب المدخرات وتوجيهها نحو الأصول المالية.
- لم تكن السياسة الجبائية المطبقة على القيم المنقولة بالمحفزة، فقليلا ما كانت تشمل إعفاءات وهذا ما شكل عائقا بالنسبة لسوق مالية ناشئة.
- ضعف القدرة الشرائية لدي جمهور المواطنين وبالتالي قلة المدخرات الفردية، فمشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الأوراق المالية.
- عدم وجود سوق كفئة، وسيطرة السوق الموازية.

2-1-2-العوائق التشريعية: وتتمثل العوائق التشريعية عموما في عدم تجزئة البورصة،والشروط القاسية في قبول المؤسسات مع عدم فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي القاعدة الأساسية لتحقيق عملية التنمية المستديمة، بالإضافة إلى الإطار القانوني المحافظ على عمومية كل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة إدارة بورصة القيم، وكذا الوسطاء في عمليات البورصة.

2-1-3-العوائق التنظيمية: إن الممارسة الميدانية لنشاط البورصة تشترط تكوينيا ماليا واقتصاديا عاليا لقراءة المعطيات المتاحة وتفسيرها وتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة.وهذه الكفاءة يجب أن تتوفر في كل العاملين بالبورصة وحتى لدى باقي المتدخلين، وحتى لو اعتمدت البورصة في المرحلة الأولى من الانطلاق على إطارات البنوك والمؤسسات المالية وإطارات شركات المساهمة في إدارتها فهذا غير كافي.

ويعد غياب المتخصصين أكبر عائق لعملية سير البورصة فعمل البورصة يتوقف على وجود الوسطاء الذين يتقنون التحكم في بيع وشراء الأسهم والسندات ويكون لهم من الناحية القانونية الأولوية في ممارسة هذه العملية وهذا رغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال.

2-1-4-العوائق الاجتماعية والثقافية: يميل الفرد الجزائري نحو حيازة الموجودات كالعقارات أو تلك التي تتضمن السيولة ودرجة الأمان والعائد المضمون وذلك بفعل تأثير عوامل دينية،اجتماعية وثقافية...الخ كالأمية وعدم الثقة في هذه الأداة والخوف من مراقبة مصالح الجباية، غياب ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية...

2-2-آفاق بورصة الجزائر من خلال تفعيل المشروع المطروح لإنعاش بورصة الجزائر: وقعت الحكومة الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم 31ماي 2011 على مشروع دعم إصلاح سوق المالية في الجزائر بقيمة 1,5 مليون دولار بحسب ما أعلنت عنه لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة المكلفة بالإشراف على هذا المشروع.

و يندرج المشروع في إطار مسعى الحكومة الجزائرية و إستراتيجيتها التنموية الرامية إلى تنويع اقتصادها بغية التقليص من تبعيتها للمحروقات و لتحسين تنافسية المؤسسات.

و يرمي المشروع الذي يمتد على فترة 14 شهرا إلى وضع مخطط تنظيم و تسيير لسوق المالية في الجزائر.

و من المنتظر أن تساهم النشاطات المدرجة في إطار هذا المشروع في تطوير سوق فعال و مفتوح و منظم و موثوق بهدف تشكيل مصدر تمويل مباشر للمؤسسات العمومية و الخاصة. و ستسمح السوق باستغلال الادخار عبر الاستثمار المباشر و الشفاف في المؤسسات التي وضعت أسهمها بالبورصة مما قد يسمح بتحسين الحكامة والشفافية على مستوى المؤسسات لا سيما عن طريق الاتصال المالي.

و ستشرف لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة على أول مرحلة لإصلاح سوق المالية تحت تسمية "تقييم-تصور" في حين تتكفل وزارة المالية

بالتسيير الاستراتيجي والمؤسساتي و تعمل على دراسة و الموافقة على التقارير و نتائج أشغال مجموعات العمل.

و يتمثل الهدف الأساسي لهذه المرحلة في "تصور نموذج و مخطط تنظيم و تسيير سوق المالية في الإطار المؤسساتي للجزائر وفقا للمعايير الدولية.و التزام البرنامج بدعم مرافقة السلطات وفاعلي السوق المالية في الجزائر من خلال وحدة تسيير المشروع التي ستضم خبراء دوليين ووطنيين وسلطات وفاعلين في الساحة لمدة 10 سنوات.

و تم تحديد خمسة محاور للتدخل: يتمثل المحور الأول في إصدار سندات أسهم وقروض في إطار ملائم لتطوير السوق وجعلها أكثر مرونة و لتصبح محركا لمسار الخوصصة.

و يتعلق المحور الثاني في المصادقة على مخطط مدير لتنظيم مؤسسات السوق و سيرها و أما المحور الثالث فيخص إعداد إستراتيجية مصرفية لإضفاء المهنية على خدمات الاستثمار. ويتضمن المحور الرابع المصادقة على سجل أعباء لإحداث نظام عصري ومدمج.

و يتعلق المحور الخامس بإعداد مخطط تسويق يهدف إلى إعلام المستثمرين المحتملين (الجمهور الواسع و المستثمرين الأجانب) لتحسين صورة البورصة وجلعها أكثر جاذبية.

و يمول المشروع كل من الحكومة الجزائرية و لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة و شركة تسيير بورصة القيم و برنامج الأمم المتحدة للتنمية(24).

وبعد أن أعطت وزارة المالية موافقتها على مشروع إنعاش بورصة الجزائر من خلال تعديل النظام العام لهذه البورصة، وهذا المشروع يوجد حاليا حسب تصريحات السيد رئيس لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وسينشر عن قريب في الجريدة الرسمية(25)، وحسب ذات المسؤول فإن التعديلات التي تم إدراجها على النظام العام ستسمح بإعادة تنظيم بورصة الجزائر من خلال استحداث قسمين جديدين للتفاوض، وعلاوة على السوق الرئيسية المكرسة للمؤسسات الكبرى سيتم استحداث جزء مكرس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرفقة بمختص في البورصة وسوق للسندات المثيلة للخزينة، وتعتبر هذه النقطة ذات أهمية كبيرة خاصة و أن شروط دخول البورصة التي تم تحديدها في البداية موجهة فقط إلى فئة من المؤسسات التي تعتبر كبيرة.

وقد سمح تحيين شروط قبول المؤسسات الكبيرة بمراجعة الرأسمال الأدنى الذي رفعت قيمته إلى 500 مليون دينار بدلا من 100 مليون دينار المحددة في البداية، كما تراجع عدد أصحاب الأسهم المكتتبين لأن مشروع النظام العام المعدل يتضمن 150 مساهما كأدنى عدد وليس 300 مساهم مثلما كان الأمر في السابق، وبخصوص القروض المستندية فإنه يشترط بالنسبة للمؤسسات الراغبة في إصدار القروض أن تملك رأسمال اجتماعي لا يقل عن 500 مليون دينار وسنتين من الخبرة و إصدار قيمة اسمية بقيمة 500 مليون دينار على الأقل. أن استحداث جزء خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمنح لهذه الأخيرة العديد من المزايا، كـالاستفادة من تمويل مباشر ودخول مبسط للبورصة والحصول على فرص استثمار تضمن استمراريتها عن طريق منح السندات.

ويشترط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في دخول البورصة في إطار الترتيبات الجديدة التي يتضمنها النظام العام المعدل نشر هذه الأخيرة لكشوفاتها المالية المصادق عليها الخاصة بالسنتين الماضيتين وتجدر الإشارة إلى أن شروط الاستفادة والرأسمال الأدنى غير محددة، وسيتم الاكتفاء بالرأسمال الذي تمليه ترتيبات قانون التجارة بشأن المؤسسات ذات الأسهم الراغبة في التوفير العمومي المقدر بـمبلغ 5 مليون دينار، لكن بالمقابل يشرط على هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توزيع سنداتها سواء لدى 50 مستثمر من الجمهور العريض أو لدى 3 مستثمرين مؤسساتيين و الشروع في فتح رأسمالها الاجتماعي في مستوى 10 بالمئة كأقل تقدير.

إن الجديد الرئيسي في هذه السوق حسب تصريحات نفس المصدر يخص إنشاء وظيفة مرافق بورصة ،هذا المرافق يمكن أن يكون بنكا أو مؤسسة مالية أو مكتب استشاري، ويقوم هذا الأخير بمتابعة ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طوال مشوارها على مستوى البورصة، كما يسهر على ضمان احترام المؤسسة لالتزاماتها الخاصة بالمعلومات الدورية، كما تم الإعلان عن دخول وشيك لشركة سلامة للتأمينات البورصة والتي تعتزم إطلاق منتج إسلامي لتأمين الأفراد، وأن الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (سيار) التي أنشأت فرعا لتأمين الأفراد

(غام للتأمينات) و(أليا نس للتأمينات) تعتزم الخوض في هذا المجال من خلال هاذين الفرعين اللذان يمكن لهما الانضمام إلى البورصة بغية رفع تمويلاتها وتعزيز وسائلها.

3- البورصة الجزائرية وتبني نظام المحاسبة المالية الجديد: اذا تحدثنا عن علاقة ودور النظام المحاسبي المالي ببورصة الجزائر فإننا نتحدث عن علاقة لا مباشرة بحيث أن تطبيق هذا النظام الجديد يمس كل المؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبورصة .

3-1- واقع تطبيق النظام المالي المحاسبي بالنسبة للشركات المسعرة بالبورصة: إن الشركات المسعرة في البورصة تدرك تمام الإدراك هذه التغييرات الهامة التي ترتبت على هذا النظام الجديد وعملت جاهدة على الاستعداد لذلك، ولا سيما في مجال تكوين المستخدمين في المحاسبة واقتناء البرامج المعلوماتية المطابقة أو بالأحرى التماس المساعدة من مكاتب الدراسات الخارجية المتخصصة وذلك بهدف مرافقتها في أشغال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد. إن التطبيق الأول للنظام المحاسبي والمالي الذي كان يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي بالنسبة إلى الشركات المسعرة في البورصة، بسبب إلزامها بضبط حساباتها الخاصة بالسداسي الأول من سنة 2010 وفق مخطط النظام المحاسبي المالي،كان امتحانا صعبا للغاية .وزيادة على عدد طلبات إرجاء أجل النشر التي تقدم بها المُصدرون وكانت مبررة أساسا بهذه الوضعية المرتبطة بتنفيذ النظام المحاسبي المالي فإن إيداع أولى حسابات السداسي الأول من نفس السنة ونشرها لم يتم إلا في منتصف شهر ديسمبر بيْد أنّ الأجل القانوني لذلك كان محددا في أجل أقصاه 30 سبتمبر. وقد أشارت الشركات المسعرة في البورصة إلى بعض الصعوبات التي اعترضتها والمتعلقة بنشر بعض الجداول، ولا سيما منها الجدول الخاص بتدفق أموال الخزينة وبذلك، فقد لوحظ عدم وجود بيانات تتعلق بتقييم الآثار التي تمت معاينتها بحكم التغيير الذي طرأ في المرجعية المحاسبية[26].

3-2- واقع تطبيق النظام المالي المحاسبي على مستوى بورصة الجزائر(على مستوى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها):

3-2-1-على صعيد التكوين والإعداد:

قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بتنظيم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين في مجال المحاسبة والمالية.ولقد قامت المؤسسات الآتية بضمان هذه الدورات التكوينية:

-مدرسة ECOFAM بشأن معايير IAS/ IERS لتكوين 6 أعوان بمبلغ 149.586,00 دج

-المعهد العمومي SIGP ويتعلق بتقديم النظام المحاسبي المالي والانتقال إليه بمبلغ قدره163.840,00 دج،فيما يخص أربعة (4) موظفين.

-مؤسسة IAHEF ويتعلق بمعايير النظام المحاسبي المالي وتطبيقاته، بكلفة قدره 192.600,00 دج.

أما فيما يخص إعداد المخطط المحاسبي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها فقد أعدّت مديرية الشؤون القانونية والإدارية مشروع المخطط المحاسبي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وجدول مطابقة المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي وفق معايير النظام المحاسبي المالي.وتم تقديم ذلك إلى محافظ الحسابات وإلى اللجنة.

3-2-2- على صعيد البرمجيات المعلوماتية والمحاسبية :

أما بخصوص البرمجيات المعلوماتية والمحاسبة فقد تم الانطلاق في عملية استشارة بغرض اقتناء برمجيات معلوماتية بحسب معايير النظام المحاسبي المالي،في شهر فبراير 2010 عن طريق مناقصة وطنية وذلك بقصد إدراج عملية إنشاء قاعدة بيانات عن ERP وتم توسيع هذه المناقصة لتشمل اقتناء برمجيات الشركات المُصدرة وتطبيقات التحليل والمساعدة في اتخاذ القرار.

واعتبارا لما يأتي:

-التأخر المسجل بشأن الانتهاء من هذه العملية،

-العروض المقدمة، بمقدار مبالغ تتراوح في حدود 4.500.000,00 دج،

-إمكانيات الميزانية المحدودة في لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها،

فإن مصالح مديرية الشؤون القانونية والإدارية قد توجهت نحو استشارة محدودة لدى المورّدين بالبرمجيات المحليين قصد تفعيل العملية وحصرها في برمجيات مسك المحاسبة فقط بحسب معايير النظام المحاسبي المالي.ولقد تم إنجاز هذه العملية مع شركة خاصة (شريك مهني) بكلفة قدرها 220.000,00دج بما في ذلك تكوين المستعملين.

رابعا: انعكاس تطبيقات مفاهيم حوكمة الشركات والنظام المالي المحاسبي على بورصة الجزائر :

1-الامتيازات التي يقدمها النظام المالي المحاسبي للشركات المسعرة بالبورصة: سواء تعلق الأمر بالشركات الوطنية المسعرة بالبورصة أو التي هي في طريقها إلى البورصة فان استخدام النظام المالي المحاسبي يمكنها من أن تحض بمجموعة من الامتيازات والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى في نشاط بورصة الجزائر بحيث أن استخدام هذا النظام يؤدي إلى[27]:

- اعطاء شفافية وثقة أكبر في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة،الأمر الذي من شأنه الزيادة مصداقية المعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرون وأصحاب الأسهم وكذا باقي المتعاملين الاقتصاديين
- تقديم فرصة أكبر لتسهيل الرقابة سواءا الداخلية او الخارجة.
- تشجيع المستثمرين الاجانب من الاقبال على شراء اوراقها المالية بسبب سهولة قراءة المعطيات المالية للشركة المستخدمة للنظام المالي المحاسبي والذي يقرب ممارساتها المحاسبية بالممارسات العالمية.
- الرفع من جودة المعلومة المحاسبية الامر الذي يسهل من عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين في اوراقها المالية.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة والتي منها عمليات القرض الإيجاري، ويسمح بالإنتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه للحقيقة الإقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يمكنّ من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين باقي المؤسسات الوطنية أو الدولية حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر .

2- أهمية واثر المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على بورصة الجزائر:

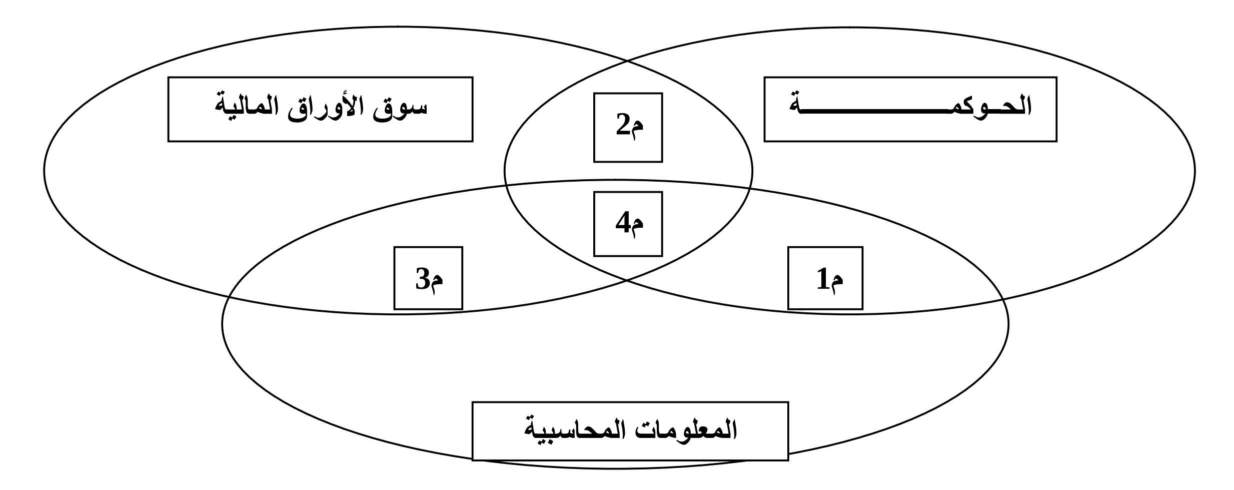
إن أحد أهم دوافع الإهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو اعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية وذلك نتيجة الانهيار وحالات الفشل التي اصابت الكثير من الشركات العملاقة التي ترجع معظمها الى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية بها وما تضمنه من احطاء لذا فان اهم المبادئ الأاسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية . ويمكن الاشارة الى أهم قواعد الشفافية والإفصاح من خلال ما يلي:[28]

- القواعد المتعلقة بإعلان القوائم المالية والحسابات الختامية لجمهور المساهمين بعد إخضاعها للمراقبة والمراجعة المستقلة منها ضرورة إعلام المساهمين بأي قرارات هامة وجوهرية تمس هيكل بناء الشركة .
- القواعد المتعلقة بعقد الجمعيات العمومية وضرورة إعلان أول مسبقا والشروط المتعلقة بكيفية هذا إعلان .
- القواعد المتعلقة بالغش ، وإعلان المعلومات المغلوطة او مضاربة الشركة على أسهمها بما يشكل حركة غير طبيعية لأسعار الأسهم .
- القواعد التي تستلزم من أصحاب الحصص الكبيرة نسبية الإعلان عن النسب التي يمتلكونها في رأسمال الشركة لها لما يشكله ذلك من إعلان عن حقيقة السيطرة على مقدرات الشركة وإمكانية التغير فيها .

- القاعدة العامة في هذا الصدد هو انه على الشركة الاعلان عن كافة المعلومات بحيث يصح لكل من يريد ان يعتمد عليها او تحتفظ بها بسرية والإقناع عن التجارة وعلى أساسها

ومن خلال ما سبق يمكن القول بان هناك الارتباط بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الاوراق المالية يمكن توضيحها في الشكل رقم3 التالي :

الشكل رقم 3: العلاقة بين الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية .



المصدر : محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية –** من الموقع الالكتروني:-**http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4665,07-04-2012.**

يلاحظ من الشكل السابق مايلي :

- **المنطقة 01 :** تمثل الدور المتبادل بين كل من حوكمة الشركات وبين المعلومات المحاسبية بصفة عامة بعيدا عن علاقتها بسوق الأسواق المالية .
- **المنطقة 02 :** الأثر المتبادل بين حوكمة الشركات وإنعكاساتها على سوق الأوراق المالية بصفة عامة بعيدا عن دور المعلومات المحاسبية (وان كان يصعب ذلك عمليا).
- **المنطقة 03 :** تمثل أثر المتبادل بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية متمثلا في تأثير المعلومات على حركة التداول وأسعار الاسهم وغيرها من الأوراق المالية والعائد المحقق على هذه الأوراق .
- **المنطقة 04 :** هي منطقة الأداء المتميز متوازن المصالح وهي محل الاهتمام لان نقطة التقاء وترابط العناصر الثلاثة والتي تتمثل في التطبيق الفعال الحوكمة الشركات وما ينتج عنها من توفر المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية وبالتالي تنشيط سوق الاوراق المالية ووجود هذه المنطقة اصبح امرا ضروريا لأنه لا يتصور وجود وحدة اقتصادية تقوم بتطبيق حوكمة الشركات ولا تتيح معلومات محاسبية ذات معايير جودة عالية ولا يكون لها تاثير مباشر او غير مباشر على اسعار وحركة أوارقها المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية .

هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على البورصة سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب تأثيرها على أسعار الأسهم و العائد عليها أو من جانب تأثيرها على حجم التداول و تنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك من الآثار.[29]

بالإضافة إلى ذلك، فإن مدخل التحليل الأساسي لتحرير القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق، قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن الوحدة الاقتصادية مثل العائد المحاسبي و معدل التوزيعات و معدل النمو و بعض النسب المحاسبية، كما أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان.(30)

- **الأول:** الدور التسييري وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم و ترشيد ذلك القرار.
- **الثاني:** الدور التأثيري على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر و العوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة و يحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، و ذلك نتيجة الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة و التي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات و المعلومات المحاسبية بها و ما تضمنته من أخطاء ، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح و الشفافية و ما يحمل في طياته من إعداد و مراجعة المعلومات و الإفصاح عنها بما يتفق و المعايير عالية الجودة و أن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم و بالتكلفة الملائمة، يضاف إلى ذلك أن أحد المعايير الأساسية لحوكمة الشركات هو دقة و موضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات.(31)

مما سبق يتضح الأثر الواضح للمعلومات المحاسبية على بورصة الجزائر حالها حال باقي بورصات العالم، حيث أن توفر المعلومات المحاسبية بالجودة المطلوبة وهو ما جاء لأجله النظام المالي المحاسبي يساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها اتجاه تنشيط حركة بورصة الجزائر، لذا فإن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل من خلال تطبيق نظام مالي محاسبي في ظل الحوكمة سوف ينعكس على عدة جوانب للبورصة و ذلك كما يظهر في الشكل رقم 4 التالي :

شكل رقم 4: انعكاس تطبيق النظام المالي المحاسبي على بورصة الجزائر في ظل الحوكمة

النظام المالي المحاسبي الجديد

الشفافية، الدقة، الافصاح

ينعكس ذلك على المستثمر في

الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية

القدرة على اتخاذ القرار

الرشد في اتخاذ القرار

ينعكس ذلك على بورصة الجزائر في التأثير على

العــوائد على الأسهم

حــركــــة التـــداول

أسعـــــار الأسهـــم

المصدر: من إعداد الباحثين

خامسا: متطلبات تفعيل استخدام النظام المالي المحاسبي للنهوض ببورصة الجزائر في اطار حوكمة الشركات.

من أجل جني ثمار نظام مالي محاسبي جديد كان لا بد على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الاجراءات التي من شانها تاهيل المؤسسات الوطنية عامة وبورصة الجزائر خاصة لكن تبقى الصعوبة في ترسيخ مبادئ واسس نظام جديد لم يتم تطبيقه على المستوى الوطني الا قبل سنتين، في حين طبق نظام محاسبي مغاير تماما منذ 34 سنة.

إن المتمعن في الواقع الفعلي لهذا النظام المحاسبي الجديد على مستوى مؤسساتنا الوطنية لا يمكنه الحكم على مدى ايجابيات أو سلبيات تطبيقه ،فمن المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله.

أن أغلبية المؤسسات الوطنية التي تبنت هذا النظام الجديد عانت ولازالت تعاني من:

-كبر حجم النفقات الموجهة للتحول من النظام المحاسبي السابق إلى النظام المالي الجديد.

- لم تكن هناك مرحلة انتقالية بين النظام السابق والنظام الحالي بحيث لم تتمكن اغلب المؤسسات من رسكلة المحاسبين والخبراء الأكاديميين وإعداد الإطارات المناسبة للدخول في غمار النظام المالي المحاسبي الجديد.

-ضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال المستعملة في المؤسسات باعتبار أن نظام الجديد نظام متطور يعتمد على العناصر التكنولوجية الحديثة خاصة نظام تكنولوجيا المعلومات.

-غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام خاصة القوانين الجبائية منها.

وبالتالي يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- دعوة كل الوحدات المحاسبية إلى ضرورة إعادة تأهيل كواردها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع النظام المالي ، لما لها من قدرة في توصيف السياسات المحاسبية وتحديد مدلولها من حيث النتيجة والمركز المالي للوحدة المحاسبية .

- تبني القوائم المالية والإبلاغ المالي الذي يلبي حاجيات المستثمرين بالدرجة الأولى.

- ضرورة أن يكون هنالك توحيد وانسجام بين متطلبات نظام مالي محاسبي في الشركات والمؤسسات الوطنية وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة (الضريبة ، المالية ، النظم الداخلية) مع مستوى الوحدات وإنهاء حالة التناقص بين ما هو مفروض تطبيقه والالتزام به من قبل القوانين المحلية وما يتوجب تطبيقه والأخذ به [(32)].

- يجب تبني أنظمة معلومات جديدة بامكانها تسيير مجموعة من المعطيات بطريقة منسقة كما بامكانها تجميع معلومات جديدة من المرجع المحاسبي الدولي.

- ضرورة قيام الشركات بنشر مجموعة من النسب المحاسبية مع التقارير الربع سنوية والسنوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم اداء هذه المؤسسات قبل اتخاذ قرار الشراء أو قرار البيع في الأسهم.

- يجب على الهيئة المختصة في المحاسبة ان تلزم مراجعي الحسابات بضرورة التأكد من قيام المؤسسات بالافصاح ونشر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنسب والمؤشرات المالية التي أثبتت العديد من الدراسات أهميتها في تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

خاتمــــــــــــة:

إن الحديث عن البورصة والنظام المالي المحاسبي في ظل مفاهيم حوكمة الشركات في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري لهو أمر صعب فمن ناحية نجد أن تطبيق هذا النظام لم يكن سوى قبل سنتين ونحن نعلم أن مثل هذه الأنظمة تتطلب فترة زمنية كافية للحكم على مدى

ايجابية تطبيقها أو سلبيته، ومن ناحية أخرى نجد أن كل من البورصة والنظام المالي المحاسبي لا يعملان في معزل عن باقي الأنظمة الأخرى، فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولا سيما افتقارها الى مسيرين يعون الأهمية البالغة من شفافية ودقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة،بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.كما لا يمكن للبورصة أن تزيد حركة نشاطها في بيئة تفتقد الى ثقافة استثمارية لدى الأفراد فالفرد الجزائري يفضل اكتناز أمواله آو استثمارها في شراء معدن نفيس أو عقار بدل استثمارها في أوراق مالية،كما لا يمكنها أن تعمل في بيئة تسودها كل أنواع البيروقراطية والمحسوبية وتغيب فيها كل أنواع الشفافية والموضوعية في اتخاذ القرارات،.............الخ.

الهوامش والمراجع:

(1) العديد من المراجع:
- نرمين أبو العطا، "حوكمة الشركات ... سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، جانفي2003، ص2، موقع حوكمة الشركات، مرجع سابق.
- ماجد شوقي، "حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة .. صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة؟ "، 01نوفمبر2002، ص02، موقع حوكمة الشركات، www.hawkama.net.

(2) عطا الله وارد خليل،محمد عبد الفتاح العشماوي،" الحوكمة المؤسسية- المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة" ،مكتبة الحرية للنشر والتوزيع،القاهرة2008،ص27.

(3) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2006- 2007، ص 17.

(4) جون سوليفان وآخرون، "أخلاقيات العمل _المكون الرئيسي لحوكمة الشركات_"، جوان 2006، ص3، موقع حوكمة الشركات،مرجع سابق.

(5)

(6) عرابة رابح و آيت مختار عمار،" دور حوكمة الشركات في تفعيل و تنشيط الأسواق المالية الناشئة- دراسة حالة مصر–" ، ملتقى علمي دولي حول السوق المالي بين النظرية و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، 22/21 أكتوبر 2008.

(7)عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي،مرجع سابق،ص 36.

(8) محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، بنك الاستثمار القومي، جوان2007، ص08، عن الموقع الالكتروني: www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc,07-04-2012

(9) المادة 3 من القانون رقم11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي،الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 2007/11/25، الجزائر

(10) شنوف شعيب ،" محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية" ،الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية بودلود،الجزائر2008،ص 21.

(11) شنوف شعيب ،مرجع سابق ، ص 23.

(12) مدني بن بلغيث ،" إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر) " ،مجلة الباحث،الجزء الأول،مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2002،ص 57.

(13) عزة الأزهر، " عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية،دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد" ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البلدية،2007،ص 214.

(14) مختار سامح، " النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اقتصاد غير مؤهل " ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، تجارب وتطبيقات وآفاق ، يومي 17- 18 جانفي 2010،الوادي ، ص14

(15) مختار سامح ، مرجع سابق،ص 13-14.

(16) السعيد قاسمي ، فرحات عباس ، " النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميطه مع المعايير المحاسبة الدولية" ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية يومي 17- 19 جانفي 2010، جامعة الوادي ، ص 11- 12 .

(17) شمعون شمعون،" البورصة" ،الأطلس للنشر،1993،ص79.

(18) http://www.cosob.org/publications/publications-rapport2010ARA.pdf ,23-03-2012

(19) التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة 2010 ،ص 72 من الموقع الالكتروني:
http://www.cosob.org/publications/publications- rapport2010ARA.pdf

(20) نفس المرجع السابق ص 73.

(21) رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، " مقومات تطوير بورصة الجزائر" ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة8 ماي 1945 قالمة، العدد 5 ، ديسمبر2010، ص4.

(22) الجريدة الرسمية المرسوم التشريعي رقم 10/93، المعدل و المتمم، المؤرخ في 23 ماي 1993

(23)براق محمد، " بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني" ، مداخلة مقدمة قي الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي.

(24)جريدة المجاهد يوم تاريخ : 31-05-2011 من الموقع الالكتروني : 2012-03-23, http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/1189

(25)جريدة المجاهد ،من الموقع الالكتروني: 2012 -03-23, http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/1189

(26) قورين حاج قويدر وآخرون،" تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد" ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربي،للمزيد من التفاصيل أنظر: http://labocolloque5.voila.net/55gourineensaad.pdf

(27) http://www.cosob.org/publications/publications-rapport2010ARA.pdf

(28) المتعصم بالله الغرياني ،"حوكمة الشركات المساهمة -دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية-" ، الدار الجمعية الجديدة ، الاسكندرية ،ص ص 149 ، 150.

(29) أحمد سعيد قطب حسنين، " المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية- رؤية مقترحة لدعم مقدرتها في سوق الأوراق المالية" ، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2003.

(30) محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة - "،الدار الجامعية ، الإسكندرية 2009 .

(31) محمود عبد الملك فخر و آخرون، "أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأردن المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية و الإدارية- دراسة تحليلية- "، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، فرع بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني، جويلية 2003.

(32)د.بن عيشي بشير،المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق،من الموقع الالكتروني:http://master.first-forum.com/t204-topic